الحركات الإسلامية والاستئناف الحضاري "مسيرة قرن": التقييم والمراجعات

أ.د. عصام البشير

نائب رئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين

رئيس مركز الفكر الإسلامي والدراسات المعاصرة

تمهيد عام:

منذ قرن من الزمان بدأ تكثّفَ ظهورُ المبادرات الدعوية الإصلاحية، وكان للهزيمة التي منيت بها الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ثم ما تبعها من إلغاء الخلافة العثمانية وتفكيكها، كان لذلك أثر واضح ومباشر في ظهور أوائل المنظمات الإسلامية الصغرى والكبرى، ومن أبرزها: جماعة التبليغ والدعوة التي انطلقت من الهند،جماعة الإخوان المسلمين التي انطلقت من مصر،وجماعة النور في تركيا،والجماعة الإسلامية في شبه القارة الهندية..ثم تلاحقت مثل هذه المبادرات وتناسلت في مختلف الأقطار العربية والإسلامية، ثم امتدت إلى سائر أنحاء العالم.

فقد كان ولا يزال مشروع النهضة قضيةً مركزية لدى الحركات الإسلامية، فقد دأبت منذ النشأة وحتى الآن على تقديم الرؤي لتحقيق نهضة هذه الأمة واستعادة مجدها ونموذجها الحضاريّ الذي عرَفه العالم لقرون طويلة، وقد جرت في هذا النهر مياهٌ كثيرة، وتراكمت خبرات واسعة وتنوعت تجارب عديدة كشفت عما يعتريها من نقص وقصور تطلب منها تصحيح المسار لتكون مستحقة لقيامها بأدوارها في عملية الاستئناف الحضاري للأمة المنضبط بالسنن، والمستوفي لشروط خيرية الأمة {كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ} [آل عمران: 110].

فقد كان الأمل وما زال معقوداً على الحركات أن تقود سفينة الأمة الإسلامية إلى الغاية المرجوة على الطريق الصحيح، الموصل إلى شاطئ الأمان، ومعها "البوصلة" الهادية من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، و"الخريطة" المفصلة من شريعة الإسلام وتراثه الخالد، والاجتهاد المكافيء والتجديد المعاصر.

بيد أن الحركات الإسلامية قد تعثرت في مسيرتها ومسالكها أن تصل بالسفينة إلى الشاطئ المأمول والمأمون، وتحقق الآمال الكبيرة المعقودة عليها، والتي رجاها الناس منها ورجتها هي من نفسها، لأن

تحقيق ذلك الآن يتطلب شروطاً وآليات أوّلها وعلى رأسها القيام بعملية المراجعة الشاملة والتقييم المنصف.

إن من يتعرض لقضية المراجعات يتحتم عليه مراعاة الانصاف وتحري الدقة دون إغفال للعوامل الداخلية وإهمال للمعطيات الخارجية، بيد أن هذه الورقات ستتعرض لأسباب الإخفاق الذاتية من داخل الحركات ذاتها محاولة أن تقف على بعض مواطن الداء، وتتلمس سبل الدواء.

مدخل مفاهيمي:

1) الحركة الإسلامية:

يقصد بها مجموع العمل الإسلامي، الجماعي المنظم، المنبثق عن ضمير الأمة، والذي يمتلك منهجاً وخططاً ووسائل وآليات لتحقيق أهدافه من خلال "الأعمال" لا "الشعارات"، والمعبر بصدق عن عقائدها الراسخة، وقيمها الثابتة، وطموحاتها المتجددة، سعيًا إلى نهضة الأمة وخيريتها.

ويرتبط المفهوم ب " الصحوة الإسلامية"، بيد أن مفهوم الصحوة مفهومٌ أعمُ وأشمل، حيث يشمل التيارات الإصلاحية والفكرية جماعات كانت أم أفراداً، فكل حركةٍ إسلاميةٍ صحوةً إسلامية وليس العكس.

والحركة الإسلامية هي "جماعة من المسلمين" وليس "جماعة المسلمين" التي تختزل الإسلام فيما تراه من اجتهادٍ في فهم وما تمارسه من تطبيق، فهي وإن كانت تستهدي بمرجعية التأسيس قرآنا وسنة، بيد أنَّ فهمها له، وتنزيله على الواقع يظل جهداً بشرياً لا عصمة فيه.

ومعلومٌ أن الحركة الإسلامية هي حركةٌ اجتماعيةٌ في أصلها، مما يقتضي منها الانخراط في المجتمع، وكافة مجالات معاش الناس، بحيث تقيم التوازن الراشد بين الدولة والمجتمع. ملتمسة الحكمة من الإرث الإنساني النافع والوعاء الحضاري الجامع.

والأصل أن يكون مشروع الحركة الإسلاميـة نهجا حضاريًا شاملاً، مناسبا للزمان والمكان، موافقاً للحال: يرشِّد عقيدةَ الأمة ويُسدِّد فكرها، ويستنفر قواها الفردية والجماعية، ويعبئ قدراتها وطاقاتها للفعل.. من أجل دفع الأمة بحيث تستجيب للتحديات العظيمة بنهضةٍ راشدةٍ، تستعيد بها موقع الشهود الحضاري بين الأمم.. نظريّاً: بالدعوة والبيان، وعمليَّاً: بتحقيق المبادئ والحقائق في واقع الناس المعيش.

2) الاستئناف الحضاري:

الاستئناف وصلٌ بعد انقطاع، وتجددٌ بعد جمود، وصحوةٌ بعد كبوة، وإنجازٌ بعد تقصير. ويقصد بذلك الجهود والمسارات المختلفة التي تسعى لإقالة الأمة من عثراتها، وإعادتها إلى ريادتها، وإيقاظها من غفوتها، ونقلها من دائرة الإمكان الحضاري إلى دائرة التمكين والفعل الحضاري، وتحويلها من حالة الوجود الماثل إلى حالة الشهود الفاعل، والاستئناف الحضاري يمثل جهود مساراتٍ مختلفةٍ تتكامل فيما بينها، تتعاضد فيها الجهود التي قام بها أعلامٌ ورموزٌ تمثل تياراتٍ فكريةٍ وإصلاحيةٍ مختلفة تنشد الاستئنافَ الحضاريَّ للأمة وتشكل الحركات الإسلامية جزءا فاعلا من هذا المسار.

3) المراجعات:

يقصد بها عملية الفحص والتدقيق والتقييم المنصف والعادل، ويكون ذلك عن طريق منهجٍ فعالٍ ونظام رصد شفاف، وينبغي أن يكون عاماً وشاملاً لا يقتصر على مجالٍ دون غيره، إذ يشتمل على ثلاثية الفكر والنُظُم والحركة، دراسةً وتحليلاً وترجيحاً، بعد استيعاب المعطيات، ووضع الاستنتاجات، وتعد كذلك أمراً فطرياً وضرورياً سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، بدءا بالنفس اللوامة، وانتهاء بالتوبة والأوبة، والمحاسبة والمكاشفة والمراجعة الجماعية، ويدخل فعل "المراجعة" في فروض الكفاية بغرض استئناف المسيرة على بصيرة.

وتبدأ المراجعات بتصحيح النيات وتزكية الوجدان وتمحيص المقاصد، قبل أن تنتقل إلى دائرة الأفكار والمناهج، والخطط والمشاريع، والقيادات، والأساليب، والمواقف.

ومن ثمار المراجعات إحلال الشفافية، وإرساء قواعد التداول السلميّ، والمأسسة، وانسيابية الاتصالِ والتواصلِ بين القمة والقاعدة، والاستدراك على الفجوات التنظيمية التي قد تحدث أثناء الممارسة.

ضرورة المراجعات ودواعيها:

اهتمت القوى الفاعلة والمؤثرة في العالم بالحركة الإسلامية المعاصرة اهتماما كبير ا، فالحركات ليست بمعزلٍ عن التنافس الحاد الذي ظلّ وما يزال بين القوي العظمى والدول الصاعدة. وظل صعود الإسلام وغلبته الحضارية يشكل هاجساً لأصحاب المِلل والديانات الأخرى أو من المعادين للدين أصلاً المتبنيين للاتجاهات الإلحادية والعلمانية.

وتشكل المرحلة الفارقة والدقيقة التي تمر بها الأمة حالياً، وتواجهها الحركات الإسلامية في الزمن المعاصر من تحولات عالمية متسارعة تقتضي استلهاماً لعبر المسير واستشرافاً للمستقبل، واستنهاضا للهمم، وأداءً فاعلا لمهمة الاستخلاف الإنساني والعمراني، وهي أمور تفرض ضرورة تلمس أسس المراجعات بميادينها المختلفة سياسيةً كانت أو فكريةً أو تنظيمية، بما يقوّم الاعوجاج إن وُجد ويعالج النقص إذا حدث، ويعيد إحياء المشروع وترسيم خطاه، وتُرشِّيد مساره، بما يبقي له القوة والحصانة والمناعة والحماية والفاعلية والتمكين، وبذلك تتمكن هذه الحركات من الاستمرار والبقاء، وتحدي عوامل الاضمحلالِ والاندثار.

وتبرز **أهمية المراجعات** في كونها ذات طبيعةٍ دينيةٍ ودعويةٍ وأخلاقيةٍ وعلميةٍ:

دينية: حيث أُمِرنا بإسداء النصحِ والتواصي بالحق {فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ}[الغاشية:21]، {وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ [العصر: 3] والحديث الشريف يقول ﷺ: "الدين النصيحة قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"[1].

[1] ـ أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة برقم 55.

- **دعوية:** حيث أنّ أحقَّ من يُسدي النصح والتذكير هم العلماء والدعاة.
- **أخلاقية:** بتبصر العيوب والسعي إلى استدراكها وإصلاحها {إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}[هود88].
- **علمية وعملية:** حتى يستقيمَ المنهج من اعوجاجه، وينقى من كلِّ هوى يعكِّر صفوه.

ومن المهم ـ في هذا السياق ـ التأكيد على أن مثل هذا النقد يجب أن يكون بالإنصاف للنفس وعدم التحامل بدعوى التجرد. كما أن المراجعة ينبغي ألا تكون بالتنكر لعطاءات السابقين بالفضل والخبرة والتجربة. بل.. يجب أن تقدر الحركات ماضي الكسب وسالف الإنجاز غير مأسورة في إطارهما، ولا مفتونة بهما عن واقع الحال ومثال المستقبل المنشود.

فمن المعلوم أنه ليس كالنقد الذاتي حامياً للكيان، وموسعاً لآفاق الفكر والعمل، ومرشداً للتجارب، وراعياً للمنجزات. أما التستر على العيوب، وتشجيع الأفراد على التقليد الأعمى، والانفعال العاطفي دون فحص أو مراجعة؛ فهو إفراغٌ لكل سعيٍ إلى الخير من محتواه ومضمونه! كما يجب علينا دوما أن نتعرف على الأخطاء والتجاوزات، ونضع أيدينا على العلل والمشكلات، ونتوقف عند نقاط القوة فنمكنها ونقاط الضعف فنتوقاها والفرص المتاحة فنستثمرها.

وتتمثل أهم دواعي هذه المراجعات كذلك في مقاصد كلية أهمها:

أ. الوفاء بواجب الشفافية والتوثيق الصادق والتنوير المعرفي لأمتنا.

ب. إرساء مبدأ التقييم والتقويم الموضوعي للكسوب والإخفاقات على المستويات كافة.

ج. أخذ العبرة واستئناف المسير دون انكفاء أو تراجع عن ساحة التفاعل والتأثير والتبادل.

د. بيان الموقف الفكري للحركة وجهدها في القضايا الكبرى مثل: الاقتصاد والعدالة الاجتماعية – السلام – الحكم والمشاركة السياسية – الهوية – العلاقات الخارجية – التعليم والمرأة والشباب.

هـ. تقييم تجربة الحركات في الحكم باستقامة وعدل.

و. رصد آثار خبرة الحركات الإسلامية في المجتمع منذ النشأة ومواقفها في المراحل التي شكلت منعطفات مهمة في مسيرة الأمة.

ز. توفير أساس معرفي وعلمي لإجراء التغييرات المطلوبة في آليات العمل ووسائله، والاستجابة لواقع الحال وتطورات المآل حاضراً ومستقبلاً.

منهج المراجعات:

يعدّ منهج المراجعات منهجاً تحليلياً نقدياً مستوعبا ومستقرئا للواقع الحركي بكل مفرداته وتجلياته وتمثلاته، ساعيا لقراءة الواقع قراءةً صحيحةً وعميقة محيطا بالمشاكل والقضايا وقوفا على إمكانيات الحركات نفسها ومواطن الخلل والقصور، على أن يراعى في كل ذلك الالتزام بثوابت الشرع والتعرف على متغيرات الواقع.

مجالات المراجعة وقضاياها:

وجب علينا أن نرصد أهم المعالم في فقه المراجعات، المتمثلة في ثلاث مجالات الفكري والتنظيمي والسياسي، نراها لازمــة الاستحضار والاستصحاب، من أجل حاضرٍ أفضل ومستقبل أرحب.

إن أخطاء الحركات وكيانها السياسي والمآخذ الكثيرة عليها في الأداء، لا يمكنها بحالٍ إلى التغطية على جهودها ، ومنجزاتها ومكتسباتها التاريخية التي تحسب لصالح أمتها ورقيها، وإذ نذكر تلك الأخطاء فإن تجربة الحركات الاسلامية تخضع لميزان السنن والنواميس الكونية التي لم تتخلف في انطباقها على أحد ، فإن السنن لا تحابي أحدا تعطي من عمل بها وعمل عليها ، فقد نالت منها عوامل التعرية مثل: طول الأمد، وتقاعس الرماة، والركون إلى السلطة والدنيا، وتأخر وتيرة الأداء والحساب، والغفلة عن أخذ دروس التاريخ وعبره والحاضر وتحولاته.

وعلى الرغم من أن الحركات الإسلامية في مسارها الطويل قد اتخذت منهجاً حاولت به تجنب العثرات التي أصابت التجارب من قبلها، إلا أن كل فعلٍ بشريٍ مهما بلغ كماله حتماً سيعتريه النقص والبلى،

وكل التجارب الإنسانية يؤخذ منها ويرد، والحكمة ضالة المؤمنين وأولى الألباب. (**يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا كُوْنُوْا قَوَّامِيْنَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ**) سورة النساء/135.

أولاً: المجال الفكري:

1. بين كمال الدين وقصور التدين:

إن بعض الحركات الإسلامية في انتمائها للمرجعية الإسلامية قد تماهت معها من خلال اكسابها لمنهجها وممارساتها وصف العصمة مما أعجزها عن النهوض بمهمة النقد الذاتي والمراجعة الواعية البصيرة، ونستهدي في هذا بقول النبي صلى الله عليه وسلم (أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري أصبت حكم الله أم لا)[2]، وبما أثر عن عمر رضى الله عنه (ولا يمنعك قضاء قضيته اليوم فهديت فيه لرشدك أن ترجع فيه إلى الحق؛ فإن الحق قديم لا يبطله شئ ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل).

كما كان الشعار الذي تبنته الحركات الإسلامية وصار علما عليها "الإسلام هو الحل" قد أوقع في جملة من الالتباسات يحسن الوقوف عندها لبيان الفرق بين كمال الدين وحيا هاديا وقصور البشر فهما وممارسة بمقتضى التدين، حتى لا يحال الفشل في التأصيل والتنزيل على الشريعة ذاتها {قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ}[آل عمران:165]، كما قد يلتبس الأمر من ناحية أخرى حينما يعتقد البعض أن هذا الشعار يشير إلى توفر أجوبة جاهزة على كل أمر، علما بأن الشريعة الغراء قد وافتنا بهاديات كلّية ومسارات جامعة وتركت لممارسات البشر واجتهاداتهم تنزيل ما هو أزلي مطلق على ما هو عصري حادث، ومن ثم فإن أي فجوة قد تحدث في التطبيق تحال على المسلمين لا الإسلام، ولا تكون حجة عليه.

---

[2] - أخرجه مسلم (1731).

2. جمودٌ في الفكر وتقليد في الخطاب:

مما هو ملاحظ على غالب الحركات الإسلامية أنها كثيرا ما تستدعي الخطاب والشعارات القديمة، وتتخوف من كل فكر تجديديّ وخطاب مواكب يصل الأصل بالعصر، ذلك أن ثمة ضعف كبير يوجد داخل الحركات خاصة من يحمل على عاتقه النهوض بمَهمةالتجديد الفكري والشهود الحضاري، وربما يعود ذلك إلى إغفال أهم المصادر التي تقوم بالتنشئة والتثقيف الفكري لدى أعضائها وقصور قدرات الاستشراف بما يؤدي إلى عدم القدرة على بلوغ الفاعلية في تحقيق المقاصد والغايات، وقد يرجع أيضا إلى أن معظم الجهود من داخل الحركات التي تدعو إلى التجديد تقابل بالتهميش، إن لم يكن بالتشكيك والتشويش، مما يدفع جل المفكرين إلى العزوف عن المشاركة الفعلية والفعّالة، وما يدفعهم بالكلية إلى ترك الحركات والعزوف عن القيام بأدوار فكرية فيها؛ بما يجيب عن ذلك التساؤل المهم " لماذا يرحل المفكرون عن الحركات؟!"

3. ضعف منطق البدائل:

إن غياب فقه البدائل أورث عجزا في الاجتهاد الفكري والحركي تأصيلا وتنزيلا وجعل تلك الحركات تجابه تحديات الواقع ومعضلاته على نحو قد يفضي إلى الشلل والتوقف عن الممارسة الراشدة والفعالة؛ إذ أن تصورات البدائل غائبة ومفقودة، بدلا من أن تكون جاهزة ومعدة سلفا يقوم عليها المختصون والخبراء في خياراتهم للممارسة وقراراتهم المصيرية في القضايا المتنوعة، استجابة للواقع المعقد والمتجدد.

4. عجز عن إدارة الاختلاف والتنوع:

إن نظرة كثير من هؤلاء الذين ينتمون إلى تنظيمات الحركة الإسلامية إلى مسألتي الاختلاف والتعدد باعتبارهما أمرا سلبيا أدى إلى اتهام المخالفين والتشنيع عليهم، وتضييق الخناق باسم الآلة التنظيمية

وتماسك التنظيم، وهو ما أورث نفرة في النفوس وفجرا في الخصومة وانفكاكا في العُرى وفتح بابا لخصوم الإسلام لتوظيف ذلك واستغلاله.

ويعود ذلك إلى افتقار الحركات الإسلامية لمناهج واستراتيجيات وآليات لإدارة الاختلاف والتنوع والتعدد مما أفقدها القدرة على إيجاد وسائل لحل الخلافات الداخلية وفق أصولٍ وقيمٍ متفق عليها، بحيث تُحتَوى الخلافات (سواء تعلقت بالأشخاص، أو الأفكار، أو الأنظمة والبرامج) بالاستيعاب والمرونة والإيجابية؛ بحيث لا تحدث انشقاقاً في البنية، أو تعثراً في المسيرة، أو انحرافاً عن الوجهة.

ثانياً: المجال السياسي:

1. ضعف الإدراك والوعي السياسي:

هناك ضعف أصاب كثيراً من العاملين في الحقل الإسلامي؛ حيث لا يتمتعون بإدراك سياسي عميق أو تنشئة سياسية واسعة في المحاضن التربوية وبرامج التثقيف مما أفقدهم ثقافة سياسية للتعامل مع الواقع السياسي وتعقيداته ومتغيراته، وكذا ضعف الوعي السياسي بالأصول والقواعد والسنن والقوانين التي تحكم مساره، فضلا عن ذلك توقف هؤلاء عند تراث سياسي قديم يصلح لزمانه ولا يصح اسقاطه على واقعنا المعاصر، ونتج عن ذلك طرفان: أحدهما استغرق في التراث وتفصيلاته في القضايا والمسائل السياسية من دون مردود حقيقي في التعامل مع الواقع المعاصر، أما الطرف الآخر فقد اتبع المسالك السياسية الغربية وولع بغضها وغضيضها ما أدى إلى افتقاد الموقف الصحيح الذي يستند على ثبات المبادئ والغايات في أصولنا المرجعية والوعي بالمتغيرات ورعايتها عند التنزيل والممارسة.

2. ضعف الأوعية التربوية للحد من فتنة العمل العام:

اعتنت الحركة في تربية منتسبيها بتوطينهم على تحمل المغارم والصبر على فتنة البأساء والضراء، بيد أن هذه الأدبيات قد تقاصرت في العناية برعايتهم وإحاطتهم من خطورة المغانم وفتنتها على النفوس، وهو أمر أخل بالتوازن المطلوب للحد من فتنة الأضواء والشهرة والسلطة والسمعة المقترنة بالعمل العام.

3. خللٌ في قراءة موازين القوى:

إن الإخفاقات التي وقعت فيها الحركات الإسلامية مرتبطة بانخراطها فى تدافع سياسي لم تستحضر مقوماته سواء من تربص المنافسين الداخليين والخصوم الخارجيين، ولم تقرأ موازين القوى الدولية والإقليمية، ودون أدنى شك فإن هذه الانزلاقات قد كانت لها من تداعيات على الإشعاع الفكري والثقافي والدعوي للإسلاميين وتضييق إمكانيات العمل في هذه المجالات.

4. التجارب السياسية بين الفشل والإفشال:

إن من أسباب انحسار الأحزاب الإسلامية دواع مركَّبة، بعضها يرجع إلى القيود الموضوعية، وبعضها يرجع إلى القصور الذاتي. فمن القيود الموضوعية حملات الاستئصال الدموي على أيدي الأنظمة القمعية، والمنافسة غير الشريفة من قوى علمانية فاشية وغير ديمقراطية، والموقف الدولي المعادي للهوية الإسلامية.

ومن جوانب القصور الذاتي: التفريط في الرصيد الأخلاقي بالرخاوة في الالتزام بالمبادئ المعلنَة، والغفلة السياسية أمام دهاء الدولة العميقة، وسوء التقدير السياسي والإستراتيجي، والبؤس القيادي المُهدر للفُرص والإمكان.

5. خلل في التوازن بين بناء قوتين: الصلبة والناعمة

لم تول الحركات أهميةً لبناء القوي الصلبة، بل ركزت على بناء القوى الناعمة مما أدى إلى خلل في إيجاد حالةٍ من التوازن بين القوى الصلبة والقوى الناعمة، ولعل وجود الحركات غالبا في خانة المعارضة جعل تصورها عن إدارة الدولة يفتقد إلى الواقعية والرشد، مما جعل الجهود منصبة على هدم الباطل على حساب بناء الحق، فكان سياق الهدم عند الحركات أقوي من البناء.

6. تعظيم دور السلطة على حساب دور المجتمع:

إن من أشهر الأخطاء التي وقعت فيها كثير من الحركات في المجال السياسي هي تعظيم دور السلطة وانشغالها به عن بناء المجتمع وتنميته وتربيته، وهذا راجع إلى اختلال في ميزان الأولويات، فالأصل أن يقع التكامل والتناغم بين وحي الوجدان ووازع السلطان، فالشريعة الغراء حثت على البناء العقدي والقيمي والتربوي، ثم جاءت بعد ذلك قوة السلطان لتكون مكملة لهذا البنيان، وقد كانت الأمة حاضرة بمؤسساتها وأدواتها حين انحرف مسار الحكم في التاريخ الإسلامي، وقامت بالدور المنوط بها في التعليم والتكافل، والقضاء، وفي الإفتاء. فالأصل أن تفضي المراجعة في هذا الشأن إلى الخروج من ضيق السلطة إلى سعة المجتمع.

7. ضعف الوعي والسعي لبناء المشروع الوطني الملائم:

تبدى ضمور كبير في اهتمام كثير من الحركات بالوعي الرشيد والسعي السديد لبناء المشروع الوطني الملائم لظرف الزمان ومقتضيات المكان وبيئة الحال وضرورات العيش المشترك في رحاب الأوطان، كما افتقدت إلى وجود تصور واضح ومدروس عن التوافق السياسي فيما بينها وبين نظيراتها من الحركات والتيارات الأخرى التي تنطلق من مرجعيات متنوعة. فمع أنه من أدبيات الحركات

الإسلامية أنها تتعاون مع الآخر في المتفق عليه، إلا أنها وفي ساحة التطبيق السياسي تميل أن تتفرد بالقرار غير آخذة في الاعتبار أهمية التوافق والتكامل مع التيارات الأخرى في المجتمع.

8. غياب العقل الاستراتيجي والرؤية الاستراتيجية:

فقد كشفت التجارب التي مرت بها الحركات افتقادها إلى الرؤية الاستراتيجية، وقطيعتها مع التخطيط طويل المدى، فقد بُنيت عملية اتخاذ القرارات في الغالب على اجتهاداتٍ شخصية ومكاسب آنية، دون النظر إلى عواقب الأمور ومآلاتها، وردود الفعل المتعلقة بها مستقبلاً. فالحركات السياسية الإسلامية الحالية ينقصها الكثير من الحاسة الاستراتيجية، والوعي بعالم السياسة وسياسة العالم، كما يقول الدكتور محمد مختار الشنقيطي.

ثالثاً: المجال التنظيمي:

1. التنظيم بين الترهل والجمود:

افتقاد الأوعية المناسبة لحمل الأفكار والبرامج التي تعبر عن طبيعة المرحلة، مما أنتج حالةً من القصور "الجمود" أو ترهل في تلك الأوعية، فمن لم يتجدد يتبدد، ومن لم يتقدم يتقادم، ومن لم يتطور يتدهور.

2. التنظيم بين الوسيلة والغاية:

إن تحول التنظيم من كونه وسيلة ورفعه إلى مرتبة القداسة باعتباره غاية، أدى إلى رفعه من قبل الحركات عن مستوى النقد، فأصبح نقد الآليات أو الوسائل هو نقد للفكرة وغاياتها.

3. الفجوة بين قمة التنظيم وقاعدته:

تعاني الحركات من قصورٍ في تفعيل قنوات الاتصال الداخلية وانسيابها بين أعضاء الصف القيادي وبين قواعد الحركات، الأمر الذي أدى إلى تهميش دور الشباب وعدم استيعاب أفكارهم وتطلعاتهم مما أنتج فجوة جيلية وتبديد أهم مصادر الفاعلية المتمثل في الجيل الشبابي.

4. ضعف الشورى والتفرد بالرأي:

افتقاد الشورى والاستشارة في العمل والمؤسسة، وضعف آلياتها وكذا افتقاد مؤسسات تشجع حركة التناصح العامة، وغدا اتخاذ اللوائح المنظمة ـ دون مراعاة لروحها ومقاصدها ـ غطاءً لكثير من التجاوزات عند اتخاذ القرارات أو انتخاب القيادات.

ولعل من أهم مظاهر الخلل التنظيمية التي ترتبت على ضعف الشورى التفرد بالرأي عند القيادة، فقد أسفر هذا الخلل عن عدد من ألوان التفكك والقصور التي أصابت العديد من هذه الحركات فغاب عنها الرشد، إن هذا الخلل الذي أصاب الكثير من الحركات جعل العامة تعلق كل الآمال وتضع كل الأحمال على عاتق " القطب" والوتد الذي يصبح هو المفكر الأوحد والزعيم الملهم.

5. ضعف فاعلية مؤسسات الحركة:

إن مما يجب على الحركات الاستثمار فيه هو مؤسساتها (السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية)، وتفعيل دورها في قطاعات المجتمع.. من أجل مزيـد من الحضور الفاعل المؤثر إيجابياً.

6. ضعف آليات المحاسبة:

يعد الافتقار لمعايير الشفافية وقصور آليات المحاسبة داخل الحركات أحد أهم عوامل تعطيل إمكاناتها وإهدار مواردها، بل قد يكون مدخلا لظاهرة "الفساد" الإداري والمالي، وعدم تحمل صانعي القرار تبعات قراراتهم، ذلك أن المسؤولية ترتبط بالمساءلة.

7. اختلال المعايير في استكفاء الأمناء:

حيث يغلب على عملية اختيار القيادات، تقديم أهل الثقة على أهل الكفاءة (القوة والأمانة) {إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ}[القصص:26]، حيث تعتمد بعض الحيثيات في عمليات اختيار القادة -لا تمت لمعيار الكفاءة بصلة- كعامل السن ومدة المكوث في السجن، وسابقة الانضمام إلى التنظيم وغير ذلك من أمور.

8. السلطة بين سنن التداول والاستبدال:

من أخطر ما ابتلي به العمل الإسلامي إغفال حقيقة السنن الإلهية المرتبطة بسنن التغيير والتداول خاصة في مجال السلطة وتولي المسؤولية، فرغم الانتقادات التي تمارسها تلك الحركات للأنظمة المستبدة في مجتمعاتها فإنها تقع في ذات المحظور وبإضفاء الشرعنة على هذا المسلك قال عمر رضى الله عنه (لو طالت بي حياة لجعلت الوالي أربع سنين، إن كان قد عدل فقد مله الناس، وإن كان قد جار فحسب الناس من جوره أربع سنين).

9. اختلال الميزان بين الطاعة والحرية:

يقول د. محمد عمارة في كتابه: مظاهر الخَلَل عند الحركات الاسلامية المعاصرة: إن الكثير من الحركات الإسلامية المعاصرة قد بالغت في ترويض أعضائها على طاعة القيادات أكثر مما دربتهم على محاسبة ونقد وتقويم هذه القيادات ذلك أن الخلل في علاقة " الطاعة " بـ "الحرية " على النحو الذي لا ينمي في الأعضاء ملكات النقد والفحص وشجاعة الاعتراض عند توفر دواعيه.

مستقبل الحركات الإسلامية والاستئناف الحضاري في ظل عملية المراجعات:

إن مستقبل الحركات الإسلامية وقدرتها على الاستئناف الحضاري ومتابعة المسير لتحقيق أهدافها يظل مرهوناً بمنظومتها التجديدية ومدى قدرتها على تفعيل مشروعها التغييري المرتبط بالأصل والمتصل بالعصر والمعتمد على مدى واقعيته وفق مراعاته للسنن.

كما أن من مقتضيات النهوض قدرة الحركة على تغيير واقع الأمة مرتبطا بقدراتها على الاستيعاب لا الاستبعاد، وتجميع الجهود لا تفريقها، ومواكبة الوسائل وتكاملها، وتراكم الطاقات وتفعيلها بما يضمن للحركة مستقبلاً أكثر فاعلية وأنجع أثرا.

فالحركة الإسلامية ترنوا إلى استئناف حضاري يدعوا إلى:

1. إحياء فقه المراجعات: تصويباً للمسيرة.. وتسديداً للـخـطـو.
2. شُـغور الـثُّـغور: توازناً بين رسالة الحركة.. ووظيفة الدولة.
3. من إطار الحركة إلى الحراك بالإسلام: تحقيقاً لنهضة الأمة.. من الوجود الماثل إلى الشهود العادل.
4. نوافـذ مـشـرعـة: نحو انتماءٍ أرحب للإسلام والوطن.
5. توحيد أهل الـقـبلة: نحو ميثاقٍ جامعٍ لتكامل العمل الإسلامي.
6. تعزيز شراكة أهل الـمـلَّـة: توطيد الـوحدة الوطنية في إطار التنوع.
7. استدامة السلام والتنمية: الإدارة الذكية للواقع المحلي والدولي.
8. مواجهة الخارج وعدوانه: تحدي الاستلاب والانتهاب والاعتداء.
9. الإسهام في قضايا الأمة: من مشروع "الحركة" إلى مشروع "الأمة".
10. الأصل والعصر: ارتباطٌ بالأصل.. واتصالٌ بالعصر.
11. الثابت والمتغير: التزامٌ بثوابت الشرع.. ورعايـةٌ لمتغـيـّـرات الواقع.
12. النهوض الحضاري: تحقيـق للاستخلاف.. وشمول في البناء
13. الإصلاح والدعوة: إصلاحٌ متجـدد.. ودعوةٌ راشدة.
14. التدرج والمرحلية: ثباتٌ في الأهداف..ومرونـةٌ في الوسائل.
15. الائتلاف والاختلاف: وحدةٌ في الأصول.. وتنوعٌ في الفروع.
16. التفاعل الحضاري: اعتزازٌ بالـهُـويـَّـة بلا انغلاق.. وتفاعلٌ مع الآخر بلا ذوبان.